

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٤٠

الاثنين، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشوف
	إثيوبيا السيدة غواي
	أوروغواي السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا السيد فترينكو
	إيطاليا السيد لامبريني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال السيد سيس
	السويد السيد أورنيوس سكاو
	الصين السيد وو هايتاو
	فرنسا السيد دولاتر
	كازاخستان السيد صديقوف
	مصر السيد عوض
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسن

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2017/1025)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1744803 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2017/1025)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1025، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني لليابان على عقدها هذه الجلسة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن. وأرحب بالتزام المجلس بالنظر في مسألة الأسلحة الصغيرة بشكل منتظم.

وفي الوقت الذي تتفاقم فيه التوترات الإقليمية وتتوسع فيه الشبكات الإرهابية والإجرامية والصراعات التقليدية وغير التقليدية التي تدمر المجتمعات المحلية، من المهم حقا أن يجتمع أعضاء المجلس لمناقشة أحد المحددات الرئيسية للأزمات، والمتمثل في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وفي هذا السياق، يسرني أن أقدم بعض الملاحظات بعد ظهر اليوم، بما في ذلك بعض الأفكار بشأن التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/1025)، الذي عمم للتو على أعضاء المجلس.

وبالنظر إلى الأثر الواسع النطاق لسوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بصورة غير مشروعة، أوصى تقرير سابق للأمين العام يعود إلى عام ٢٠١٥ (S/2015/289) بأن يتناول مجلس الأمن باستمرار حالة الأسلحة عند النظر في كل من المسائل الجغرافية والمواضيعية المدرجة في جدول أعماله. ولا يسعني إلا أن أكرر هذه التوصية هنا اليوم. إن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضرورة للغاية، بالنسبة لمجموعة كاملة من أعمال المجلس، التي طلبت هذه الهيئة من الأمين العام، من خلال القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، إدراج معلومات وتوصيات أكثر تفصيلا وشمولا، في التقارير والإحاطات الإعلامية المتعلقة بالحالات الخاصة بكل بلد على حدة، تتعلق بأثر النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها. وأود بالتأكيد أن أؤكد هذه الممارسة وأن أشجع على تعميم أوسع نطاقا وأعمق لاعتبارات الأسلحة والذخائر ذات الصلة بعمل المجلس.

وبينما تناول المجلس مسألة الأسلحة الصغيرة في إطار بنوده المواضيعية والخاصة ببلدان محددة، فإن قراره تناول هذه المسألة كبند مستقل في جدول الأعمال، أولا في عام ١٩٩٩، عندما أوجد طريقة جديدة تسمح باتباع نهج خاص بالأسلحة الصغيرة، عام وشامل للجميع.

وهذا النهج الشامل أمر حيوي بالنظر إلى أهمية الأسلحة الصغيرة في مجموعة من السياقات - من عمليات حظر الأسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجنود الأطفال ومكافحة الإرهاب، إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والطابع المتعدد الأبعاد والشامل للأسلحة الصغيرة أمر لا جدال فيه. وتقارير الأمين العام التي تقدم كل سنتين، والصادرة في أعوام ٢٠٠٨ (S/2008/258) و ٢٠١١ (S/2011/255) و ٢٠١٣ (S/2013/503) و ٢٠١٧، حالياً، توفر ثروة من الأفكار التي تبين مدى أهمية الأسلحة

للقلق. وأثر توفر الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع وإساءة استخدامها وتكديسها واسع وموثق توثيقاً جيداً. ويعزى جانب كبير من الوفيات الناجمة عن النزاع بشكل مباشر إلى استخدام الأسلحة الصغيرة، وقربة نصف جميع الوفيات الناجمة عن العنف في الوقت الحاضر تسببت فيها الأسلحة النارية. ومن اللافت في هذا الصدد أن جرائم القتل المتصلة بالأسلحة النارية في مجتمعات ما بعد النزاع تفوق في كثير من الأحيان الوفيات في ساحة القتال.

فالأسلحة الصغيرة هي مضاعفات القوة التي يسهم توفرها وملكيته واستخدامها في بدء النزاع واستدامته، ويمكنها أن تيسر جميع أشكال الصراع، بما في ذلك الحروب الأهلية والنزاعات بين الدول وارتكاب جرائم عنيفة. وهي محددات رئيسية في الفتك وطول العمر للنزاعات.

وهناك ثلاث ملاحظات رئيسية.

أولاً، إن تدفقات الأسلحة إلى المناطق المتأثرة بالنزاعات والمجتمعات التي يمزقها العنف تؤدي إلى تفاقم الظروف الهشة أصلاً. ومن المهم أن يظل المجلس على علم بالأثر المدمر لتدفقات الأسلحة والذخيرة في هذه البيئات. وعلى سبيل المثال، أذكر بقرار مجلس الأمن بتمكين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من مصادرة الأسلحة وتدميرها وتقديم تقرير عن التحركات المحتملة للأسلحة إلى منطقة أبيي من خلال القرار ٢٢٨٧ (٢٠١٦). وتمثل هذه الولاية استجابة فعالة للاعتراف السابق من جانب المجلس بالخطر الذي يهدد السلام والأمن في منطقة أبيي الناجم عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعن تكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها.

ثانياً، إن المستويات العالية للأسلحة والذخيرة غير المشروعة المتداولة تسهم أيضاً في انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكثيراً ما تستخدم الأسلحة الصغيرة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل

الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في سياق التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

وفي حين ينصب التركيز في تقرير الأمين العام وفي ملاحظاتي هنا اليوم على الأسلحة الصغيرة، فإن المناقشات التي أجراها المجلس مؤخراً بشأن استخدام الأسلحة الثقيلة وأثرها على المدنيين تدلل أيضاً على تزايد أهمية معالجة الأسلحة التقليدية على نطاق أوسع في النزاعات المعاصرة. وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات التي تستخدم فيها المتفجرات المرتجلة في كثير من البلدان الآن تقتل وتصيب المدنيين والمقاتلين أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة. والتصدي الفعال لهذا التهديد المتزايد يتطلب اتباع نهج شامل، بما في ذلك التصرف من جانب مجلس الأمن. وأود أن أشجع أعضاء المجلس على مواصلة النظر في دور جميع أنواع الأسلحة التقليدية في إدامة النزاع والمساهمة في الخسائر الإنسانية.

أود الآن أن أنتقل إلى جوهر تقرير الأمين العام وأن أسلط الضوء على بعض النقاط البارزة التي يثيرها في قسم الاتجاهات والتطورات الموضوعية. يصف الأمين العام الاتجاهات والتطورات المختلفة التي ينظمها الموضوع الرئيسي، في جملة أمور، حماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ والإرهاب والتطرف العنيف؛ ودعم الأمم المتحدة لإدارة الأسلحة والذخائر. وهو يقدم لأعضاء المجلس تفكيراً مفيداً عن كيفية تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن ذخائرها، على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، وينوه إلى مختلف الإجراءات المتخذة، ومنها ما اتخذته هذه الهيئة ذاتها، لمواجهة تلك التحديات. وعلى غرار التقارير السابقة، يرسم هذا التقرير صورة حية عن مدى اتساع نطاق الآثار المترتبة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق عمل المجلس.

ومع أن التقرير يشير إلى بعض النجاحات التي تحققت في العامين الماضيين، إلا أن الصورة العالمية للأسلحة الصغيرة مثيرة

مجلس الأمن للتصدي للحالات المتأثرة بالنزاع بصورة أعم. وكثيراً ما ينعكس الاهتمام بهذه المسألة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو أنشطة الأمن المادي وإدارة المخزونات. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، على سبيل المثال، أنشأت العناصر المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نظاماً لتسجيل الأسلحة ووسمها لضمان تتبع جميع الأسلحة والذخيرة التي تُجمع أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذا اتجاه جدير بالترحيب. والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة دعم الدول في هذا الصدد. وأود أن أشير إلى الجدول في الصفحتين ٥ و ٦ من تقرير الأمين العام، الذي يقدم أمثلة عديدة على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإدارة الأسلحة والذخيرة في بيئات حفظ السلام.

وأود أيضاً أن أبرز جدول التوصيات الوارد كمرفق أول للتقرير قيد نظر المجلس. ويبين الجدول محاولة لمساعدة الدول في تفعيل العديد من التوصيات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة التي سبق تقديمها إلى المجلس من خلال التقارير الأربعة السابقة للأمين العام عن هذا الموضوع. وفي حين أن معظم الإجراءات موجهة نحو الدول، سواء أعضاء مجلس الأمن أو أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، يحدد الأمين العام أيضاً الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والكيانات ذات الصلة.

وقدّمت إلى المجلس ثمان وأربعون توصية محددة بشأن أفضل السبل لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في سياق عمل هذا الجهاز. ولا تزال الكثير من تلك التوصيات بالغة الأهمية. وفي حين لم تدرج جميع التوصيات البالغ عددها ٤٨ في جدول الأعمال إلا أن الجدول يمثل مزيجاً من الإجراءات القوية المقترحة بشأن مجالات الاهتمام الرئيسية للمجلس، بما في ذلك إدارة الأسلحة والذخيرة وحفظ السلام وحظر الأسلحة والسلامة المجتمعية وإنفاذ القانون وحماية المدنيين والعنف المسلح. وأعطى الاعتبار أيضاً إلى تعميم المنظور الجنساني

القتل والتشويه والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني والتعذيب وتجنيد الأطفال. وترتكب بها الانتهاكات والتجاوزات الأخرى لحقوق الإنسان أكثر من أي سلاح آخر، بدءاً من تجنيد الأطفال كجنود إلى أعمال العنف الجنسي المرتكبة في حالات النزاع. فالأسلحة الصغيرة غالباً ما تكون قاسماً مشتركاً في مثل هذه الظروف. وموظفو الأمم المتحدة ليسوا بمنأى عن هذه المآسي. وكثيراً ما كان للأسلحة الصغيرة دور في وفاة موظفي الأمم المتحدة وحفظة السلام، فضلاً عن العاملين في منظمات المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. والتكلفة البشرية للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وتكديسها المزعزع للاستقرار وسوء استخدامها عميقة للغاية.

ثالثاً، من دواعي القلق المتزايد تلك الصلات المتنامية بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والإرهاب، فضلاً عن تزايد استخدام شبكة الإنترنت، بما في ذلك "الشبكة السوداء"، واستخدام التكنولوجيات الناشئة في الاتجار والإنتاج غير المشروعين. ويشكل استخدام الأسلحة النارية غير المشروعة التي سبق إبطال مفعولها في الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ دليلاً على ضرورة تقييد توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

وفي هذا السياق، أرحب بعمل المجلس، بما في ذلك اتخاذ القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧)، بشأن منع الإرهابيين من الوصول إلى الأسلحة، وحث الدول على اتخاذ التدابير الوطنية اللازمة للقضاء على هذا العرض. وبطبيعة الحال، فإن مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة ذات أهمية في هذا الصدد، وأود أن أشدد بصفة خاصة على احتمال تسريب تلك الذخائر والمتفجرات من أجل صنع هذه الأجهزة.

ومن الناحية الإيجابية، أصبحت إدارة الأسلحة والذخيرة عنصراً حاسماً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي أنشطة

للأسلحة والمؤسسات الفاعلة، وبذلك يضمن استدامة التنفيذ على المدى الطويل. ثانياً، بفضل ذلك الهدف، سلّمت الدول بأن تنظيم الأسلحة ليس ضرورياً بالنسبة لقطاعي الأمن والدفاع الوطنيين فحسب، بل هو مفيد أيضاً للمجتمعات المحلية من جراء التخفيف من انتشار الأسلحة غير المشروعة، وبالتالي تهيئة الظروف الأمنية المواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ثالثاً، تبين خطة التنمية الجديدة أنه ينبغي السعي إلى تنظيم الأسلحة أكثر من ذي قبل بوضع السياسات والإجراءات الثابتة وعلى نحو يمكن قياسه. ويشجع الأمين العام على إدماج القابلية للقياس في جميع الأنشطة المتصلة بمراقبة الأسلحة الصغيرة، واقترح وضع مؤشرات بشأن ذلك الموضوع في سياق أهداف التنمية المستدامة بوصفها وسيلة ممتازة لرصد المؤشرات الواضحة والملموسة للتقدم المحرز نحو تحقيق أي من الأهداف المحددة.

وفي حين أن الهدف ١٦ هو الأكثر صراحة في التسليم بالصلة بين السلام والتنمية، فإن في الإمكان النظر إلى خطة عام ٢٠٣٠ في إطار السلام. وقد نوه اجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه إلى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤثر سلباً على العديد من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الهدف ١٦، بما فيها ما يتعلق بالحد من الفقر والنمو الاقتصادي والصحة والمساواة بين الجنسين والمدن الآمنة. ولطالما أن القصد من البرنامج الإنمائي هو أن يكون إطاراً موسعاً وشاملاً، فإن من المنطقي إدماج المسائل المتصلة بالأمن في جهود التنفيذ.

وأود قبل أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، أن أدلي بملاحظة موجزة عن نهج الأمين العام بشأن الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة. فالأمين العام ملتزم التزاماً راسخاً بمنع الأزمات، وقد وضع ذلك في صميم خطته للإصلاح. ونرى

وأهمية تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية. والقصد أن تكون الإجراءات المقترحة محددة بقدر الإمكان. وأدعو أعضاء المجلس إلى استعراض الإجراءات المقترحة التي حددها الأمين العام، علاوة على النظر في تفعيلها.

وقدّم المرفق الثاني من التقرير إلى المجلس عملاً بالطلب الوارد في القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) بغية تمكين الأمين العام من تجميع أفضل الممارسات والترتيبات التي يمكن أن تستخدمها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وغيرها من الكيانات ذات الصلة التي يأذن بها المجلس لتوجيه تنفيذ المهام المتصلة بالخطر المفروض على الأسلحة. ودرس الأمين العام مختلف الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة في بعثاتها الميدانية، إلى جانب أفضل الممارسات المستفادة من تلك الخبرات لكي ينظر فيها أعضاء المجلس.

وسأكون مقصراً إذا لم أشدد على الأهمية الخاصة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وصلتها بصون السلم والأمن الدوليين. وفي بيان رئاسي صادر في عام ١٩٩٩ سلّم مجلس الأمن بأن "التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة متعدد الوجوه ويشمل أبعاداً أمنية وإنسانية وإنمائية". ويمكن اعتبار ذلك البيان (S/PRST/1999/28) بمثابة مؤشر على الاعتراف الهام بالترابط الذي لا فصام فيه بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والسلام والتنمية. وينوه تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأهمية أهداف التنمية المستدامة نظراً لاعترافها الصريح بالصلة بين تنظيم الأسلحة والتنمية من جهة، وبين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة من جهة أخرى. وكما يدرك الأعضاء، فإن إحدى الغايات الواردة في إطار الهدف ١٦ تشمل تخفيضاً كبيراً في تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

وكما يشير الأمين العام في تقريره فإن أهمية الهدف ١٦.٤ ذات أبعاد ثلاثية. أولاً، فهو ينشئ صلة وثيقة بين التنظيم الكافي

وكما يشير الأمين العام في آخر تقرير له (S/2017/1025) فإن المجتمعات السلمية وحدها هي القادرة على تحقيق المستوى المنشود من التنمية المستدامة. ولذلك السبب وضعت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الهدف ١٦.٤ الذي يدعو إلى إجراء تخفيض كبير في تدفقات الأسلحة غير المشروعة. غير أن التدفق غير المشروع للأسلحة ما زال يشهد تغيرا مستمرا ولا يرتبط الاتجار بالأسلحة في الوقت الراهن بالجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وإنما يزداد بفعل الكيانات الإرهابية. ويسبب استخدام السوق الإلكتروني، بما في ذلك الشبكة المظلمة، لبيع الأسلحة ومكوناتها وحيازتها تحديات إضافية لوكالات إنفاذ القانون والحكومات الوطنية. ويجعل إخفاء هويات الأشخاص الذي تسمح به تلك المنصة منع الاتجار غير المشروع وربطها بأفراد محددين أمرا بالغ الصعوبة.

وعلاوة على ذلك تمكنت الجهات الفاعلة من غير الدول من تحسين قدرتها على تصميم الأجهزة المتفجرة المرتجلة وصنعها من المكونات ذات الاستخدام المزدوج المتوفرة تجاريا على مدى السنوات الأخيرة الماضية. وفي إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من خطر تحويل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة الخبيثة، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧) في آب/أغسطس الماضي، وهو لم يكن خطوة ملحوظة في الماضي قدما في مكافحة آفة الإرهاب فحسب، بل دليلا على التزام ملموس لمنع وتعقب الإمدادات غير المشروعة للأسلحة. ويشد ذلك القرار، الأول من نوعه، على الحاجة الملحة إلى اعتماد تدابير شاملة تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز استراتيجيات الدول الأعضاء لضمان الإدارة الآمنة لمخزونات الذخيرة وتنفيذ عمليات وسم الأسلحة وتعقبها، فضلا عن بناء القدرات القضائية وقدرات مراقبة الحدود بما يكفي.

إن معالجة مسألة التخلص من فائض الذخيرة والأسلحة الصغيرة أمر حاسم في سياق ما بعد النزاع. وأذكر في هذا الصدد

أن الاستثمار في الإدارة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ذخائرها، هو استثمار في منع نشوب النزاعات. ويعدُّ نزع السلاح وتحديد الأسلحة عاملي تمكين رئيسيين لتحقيق السلام المستدام وما فتئا يؤديان دورا هاما في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدة التوترات الدولية وتهيئة المجال للحوار. وبسبب اتساع وعمق تأثيرها، فإن من الضروري وضع الضوابط الكافية للأسلحة الصغيرة وذخائرها. ومتى تأجج النزاعات المسلحة فلا مناص من الإدارة الفعالة للأسلحة وذخائرها. ومتى أصبح الأمن الدولي عرضة للتحديات، فذلك هو الوقت المناسب الذي ينبغي فيه بذل جهود الرقابة هذه على وجه الاستعجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئ الرئاسة اليابانية على اتخاذ المبادرة بعقد جلسة اليوم للإحاطة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأود أيضا أن أشيد بوكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الوافية في مناقشتنا. وأكرر التأكيد على التزام إيطاليا الثابت بالمشاركة في المحافل المتعددة الأطراف لأجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونولي أهمية قصوى لإضفاء الطابع العالمي على الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ويشكل الاتجار غير المشروع بها تهديدا خطيرا للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويدرك المجتمع الدولي جيدا العواقب المدمرة الناجمة عن توافر تلك الأسلحة غير المشروعة على نطاق واسع، الأمر الذي يسهم في عدم الاستقرار والعنف وانعدام الأمن ويقوض فعالية الجهود الإنمائية للدول.

وحفظ السجلات وكفالة التعاون الدولي في تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

ومن المهم أن نتذكر أن الأسلحة غير المشروعة عادة ما تبدأ كأسلحة يتم إنتاجها وتداولها قانونياً. بيد أن تحويل الوجهة والصادرات غير المسؤولة يمكن أن تنتج آثاراً ضارة وتُيسر من انتشار التدفقات غير المشروعة. إن معاهدة تجارة الأسلحة صك حاسم يحمل إمكانية التخفيف من ذلك الخطر عن طريق تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية وجعلها أكثر مسؤولية وشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، هو أداة قوية جداً لتحقيق هدفنا المشترك، إذ أن الدول الأطراف فيه تلتزم باتخاذ وتنفيذ تدابير جادة لمكافحة الجريمة ضد تصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها.

وإن إيطاليا على استعداد للإسهام بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من التكديس المزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، وستواصل تقديم تعاونها إلى الدول والشركاء المهتمين. ونرحب في هذا الصدد باستعراض وتحديث استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل تحليل الديناميات الإقليمية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها والتطورات التكنولوجية الجديدة لتأمين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والتخفيف من خطر تحويل وجهتها.

أخيراً، أود أن أتكلم تحديداً عن أفريقيا. تتأثر القارة الأفريقية بشكل خاص جراء العنف المسلح الذي يغذيه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، نؤيد أي مبادرة تتخذها دول المنطقة وتملك زمامها، على غرار

بالجهود الجارية التي تضطلع بها السلطات الوطنية في منطقة غرب البلقان بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الإقليمي. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة هو المحرك الأساسي للعنف، وهو يُسهّم في تقويض الاستقرار المؤسسي وسيادة القانون. كثيراً ما يعالج مجلس الأمن هذه الآفة عن طريق تكليف عمليات حفظ السلام بمساعدة السلطات الوطنية في مراقبة تدفق الأسلحة الصغيرة، ووضع إطار قانوني مناسب، وتحسين القدرات السياسية والممارسات.

وهناك العديد من الإجراءات الحاسمة الأهمية التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء بدعم الأمم المتحدة وخبراتها، ولا بدّ من نشر العديد من الأدوات بشكل فعال للتصدي للتدفق غير المشروع للأسلحة. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى مبادرتين هامتين.

أولاً، أود أن أشير إلى أهمية برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث له في نيويورك في حزيران/يونيه من العام المقبل. سيتيح المؤتمر الاستعراضي فرصة لإحراز تقدم ملموس في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك عن طريق تعزيز تعبئة جميع أصحاب المصلحة في قطاعات الأمن وتحديد الأسلحة والتنمية وعن طريق استغلال أوجه التآزر المحتملة بين الصكوك القائمة.

ثانياً، أود أن أؤكد على أهمية منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها. تمكّن هذه الأداة من تبادل المعلومات والتعاون في مجال التحقيق بين وكالات إنفاذ القانون فيما يتعلق بالحركة الدولية للأسلحة النارية غير المشروعة، فضلاً عن الأسلحة النارية القانونية التي استخدمت لارتكاب جرائم. وأود في هذا السياق أن أشدد على الأهمية الحاسمة لتنفيذ الصكوك الدولية للتعقب تمثيلاً مع شرط الموسم

بها من عمليات وساطة؛ وحماية الترسانات العسكرية؛ وتعطيل شبكة العصابات المنظمة عبر الوطنية والقضاء على مواقع تخزين الأسلحة التابعة لها؛ وتحسين آليات مراقبة الحدود والجمارك؛ وتعزيز اليقظة إزاء ظروف تخزين الأسلحة. يتطلب عصر الطفرة في التكنولوجيا الرقمية قدراً أكبر من مراقبة تجارة الأسلحة والاتجار بها على الإنترنت، ولا سيما من خلال المنصات التجارية في شبكة الإنترنت المظلمة. وفي هذا السياق، يجب علينا أن نؤيد تأييداً تاماً توصيات الأمين العام من أجل التغلب على التحديات المتعددة الأبعاد التي نواجهها.

وتدعو كازاخستان إلى توثيق التعاون والشفافية وتعزيز التشريعات وإلى ضوابط أكثر صرامة - ليس على الصعيدين الوطني والإقليمي فحسب، بل وأيضاً على الصعيد الدولي. والقدرة على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في كل بلد من البلدان ستحدد نجاحه على الصعيد العالمي. ونؤكد أيضاً على الآثار الإنسانية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الأمر الذي يؤدي إلى الوفيات المتصلة بالنزاع - حيث يُقتل عدة آلاف من الرجال والنساء والأطفال في كل يوم.

لا بدّ من أن تصبح الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جزءاً لا يتجزأ من ولاية جميع بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. من شأن الاستجابة المناسبة لهذه المسألة التخفيف من الأثر الذي تتركه تلك الأسلحة على النزاعات وستسمح لنا بمنع الوفيات التي يمكن تجنبها وتخفيف من الإرهاب والتطرف.

كما ينبغي أن تتضمن عمليات حفظ السلام برنامجاً شاملاً طويل الأجل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. سيتطلب ذلك الأمر العمل على مواءمة الصكوك القانونية ذات الصلة، وبرامج مراقبة الصادرات، وتبادل المعلومات وتنفيذ

اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها. ونشجع الأطراف الموقعة على التنفيذ الكامل للاتفاقية، التي توفر إطاراً فريداً لمعالجة مسائل محددة في منطقة وسط أفريقيا. ونؤيد أيضاً تأييداً تاماً مبادرة مجموعة الدول السبع - الاتحاد الأفريقي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في امتداد منطقة الساحل، فضلاً عن خطة العمل على نطاق القارة الأفريقية الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق ٢٠١٨-٢٠٢٠ لـ "إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠".

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية وعلى إبراز التهديد الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للسلام والأمن. يشير تقرير الأمين العام أيضاً (S/2017/1025) إلى أن سوء تنظيم هذه الأسلحة هو عنصر تمكين رئيسي في النزاع المسلح ووسيلة لإدامته.

ولذلك يجب أن ينظر مجلس الأمن بجدية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بحيث يمكن تعزيز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى منع ومكافحة التداول العشوائي لهذه الأسلحة للحد من تكديسها المفرط والمزعزع للاستقرار في جميع أنحاء العالم. يعوق انتشار الأسلحة غير المشروعة أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من العمليات العالمية الرامية إلى تحقيق عالم مستدام وأكثر أمناً.

ولذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التحويل غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مجال الإجرام. ويجب أن تُطبّق التدابير التالية تطبيقاً شاملاً: تحسين إدارة المخزونات، مع الرصد الكافي من حيث الحماية؛ ومراقبة المبيعات والصادرات والواردات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل

الوطنية، وهو يضر بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في السنوات الأخيرة، اتخذ المجتمع الدولي مجموعة من التدابير الرامية إلى التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولتحقيق تقدم في هذا الصدد. فقد اتخذ مجلس الأمن القرارين ٢١١٧ (٢٠١٣) و ٢٢٢٠ (٢٠١٥) وأصدر البيانات الرئاسية ذات الصلة، مما يدل على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي للتصدي لهذه المشكلة.

ولمواصلة منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته، تود الصين أن تقدم المقترحات التالية.

أولاً، يجب علينا القضاء على أسباب مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال بذل جهود ترمي إلى تحقيق السلام والتعاون والتنمية. ويجب على المجتمع الدولي التقيد بالطرق السياسية والدبلوماسية كوسيلة لتسوية النزاعات والحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة لتعزيز حفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع من أجل مساعدة البلدان المعنية على استئناف التنمية الاقتصادية واستعادة الاستقرار الاجتماعي في أقرب وقت ممكن وتحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن القضاء على مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبناء عالم يسوده السلام والرخاء ويخلو من البنادق والعنف إلا باتباع نهج متعدد الجوانب لمعالجة أعراض المشكلة وأسبابها الجذرية على السواء.

ثانياً، ينبغي أن نفتح المجال كاملاً أمام الدور القيادي الهام الذي تضطلع به المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة. وقد نجحت الأمم المتحدة في اعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة

الأنشطة المشتركة في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك التعاون بين الجمارك ووحدات حرس الحدود. وبالمثل، ينبغي أن تكون اعتبارات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جزءاً لا يتجزأ من جميع لجان الجزاءات، بغية منع التدفق غير المشروع للأسلحة من وإلى بلدان محددة تخضع لنظم الجزاءات.

تنفذ كازاخستان باستمرار تدابير المراقبة الصارمة على التصنيع والتصدير والتوريد للتخفيف من احتمال الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونركز أيضاً على منطقة آسيا الوسطى بهدف سن تشريعات إقليمية بين الدول في مجال مراقبة الصادرات، فضلاً عن التركيز على النهج الإقليمي والتعاون مع المنظمات المتخصصة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

ونعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أهم عنصر من عناصر نظام مراقبة الصادرات، وبالتالي نُقدّم بيانات عن النفقات العسكرية على أساس منتظم. لقد صدقت كازاخستان مؤخراً على معاهدة تجارة الأسلحة وسنعمل على تنفيذها على الصعيد الوطني. وفي ذلك الجهد، أود أن أؤكد للمجلس التزام كازاخستان الكامل تجاه الدول الأعضاء الأخرى وتجاه الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية.

تشهد الحالة الأمنية الدولية حالياً تغيرات عميقة ومعقدة، مع وجود تهديدات أمنية تقليدية وغير تقليدية متشابكة وتكرار وقوع نزاعات إقليمية والقضايا الساخنة. يوجب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة النزاعات المسلحة الإقليمية في حالات السلام وعمليات السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، ويسهل انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة عبر

وما برحت الصين تعزز باطراد التشريعات المحلية وإنفاذ القوانين، وهي تدعم التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتضطلع بدور نشط فيه. وقد شاركت الصين في المؤتمرات الثلاث المتعاقبة للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بصفة مراقب. ونأمل أن تساعد المعاهدة على إيجاد حل لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، دون المساس بسيادة البلدان وأمنها واحتياجاتها المشروعة في ميداني الدفاع الوطني ودون التأثير على التجارة العادية والقانونية في الأسلحة بين البلدان.

وقد أُرست الوثيقة الختامية للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل أساسا سليما للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المقرر عقده في عام ٢٠١٨. والصين مستعدة للمشاركة بنشاط في الأعمال ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة والسعي مع الآخرين من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية للمؤتمر الاستعراضي الثالث والمساهمة في الجهود الدولية الرامية للتوصل إلى حل مبكر لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد عوض (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر للسيدة إيرومي ناكاميتسو على الإحاطة التي قدمتها بشأن مضمون تقرير الأمين العام (S/2017/1025) عن موضوع الأسلحة الصغيرة، المقدم بموجب القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، وأن أؤكد الأهمية البالغة التي توليها مصر لقضية الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة التي يترتب عليها آثار أمنية واقتصادية واجتماعية بالغة، خاصة فيما يتعلق بوصول هذه الأسلحة إلى جماعات إرهابية وتنظيمات مسلحة. ولعل منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا اللتين تنتمي إليهما مصر هما الأكثر تأثرا على مستوى العالم بالتزايد الخطير وغير المسبوق في هذه الظاهرة المتمثلة في تدفقات الأسلحة الصغيرة لجماعات مسلحة وإرهابية وتنظيمات إجرامية

والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، مما يوفر أساسا يستند إليه المجتمع الدولي في وضع السياسات في سياق جهوده المبذولة من أجل التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الضروري أن تنفذ جميع الأطراف برنامج العمل والصك الدولي للتعقب بصورة شاملة وفعالة من أجل الضغط لإحراز مزيد من التقدم في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتولي الصين اهتماما كبيرا لتقرير الأمين العام الأخير عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2017/1025) وتؤيد الأمين العام ومختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف في الاضطلاع بدور نشط في التصدي لهذه المشكلة.

ثالثا، ينبغي لنا تعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والنهوض بالتعاون والمساعدة على المستوى الدولي في هذا الصدد. وتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب أن تنفذ نص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تعتمد سياسات مسؤولة لتجارة الأسلحة وأن تحسن القوانين واللوائح، فضلا عن تكثيف إنفاذ القانون لمنع تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى قنوات غير مشروعة. وهناك حاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون العملي بين البلدان بعضها بعضا وبين البلدان والمنظمات الدولية. ومن الضروري بصفة خاصة زيادة المساعدة المقدمة للبلدان النامية لمساعدتها في تعزيز قدرتها على إدارة المخزونات والوسم والتعقب، وكذلك جمع الأسلحة النارية غير المشروعة وتدميرها.

وما فتئت الحكومة الصينية تعارض بكل حزم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما برحنا ننفذ بأمانة برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، ونقدم تقارير عن الامتثال في الوقت المحدد.

ويرحب وفد مصر، من حيث المبدأ، بعدد من التوصيات الإيجابية الواردة في تقرير الأمين العام، مع التنويه إلى أننا ما زلنا بحاجة لبعض الوقت لدراسة تلك التوصيات بشكل متعمق. ونود، في هذا السياق، تسجيل الملاحظات العامة التالية بشأن مضمون تقرير الأمين العام.

أولا، إن كثيرا من التوصيات الواردة في التقرير والموجهة إلى مجلس الأمن كان ينبغي أن توجه بشكل أساسي إلى الجمعية العامة والمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث إن الموضوعات المتعلقة بتشريع وتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية واعتماد الآليات الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع على المستويين الوطني والدولي يقع في نطاق ولاية الجمعية العامة والمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل، وليس في نطاق ولاية مجلس الأمن.

ثانيا، نلاحظ أن التقرير لا يمنح الأولوية اللازمة للتهديدات الأمنية ذات الصلة بآثار الإمدادات غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة على موضوعات الإرهاب والجريمة المنظمة. التي تعد أهم وأخطر نتائج المشكلة التي نحن بصدددها بالمقارنة بالتركيز ومنح الأولوية القصوى للآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. التي لا نقلل إطلاقا من أهميتها، وإن كنا نرى أن التركيز على جذور المشكلة يعد أكثر فعالية من التركيز على أعراضها. كما تتطلع مصر في هذا السياق لتلقي معلومات تفصيلية من الأمانة العامة حول إجراءات تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٠ (٢٠١٧) بشأن منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة.

ثالثا، ترى مصر أن المقترح الخاص بتطوير إطار دولي لتوثيق وتجميع وتوحيد شهادات الاستخدام النهائي يتطلب دراسة متعمقة وتوافقا مسبقا على الشروط المرجعية ذات الصلة. وتطوير التوافق الدولي على تعريف محدد لما يمثل إجتارا أو إمدادا غير المشروع بالأسلحة ينبغي العمل على حظره ومكافحته في

بشكل يبدو، وبكل أسف، مدعوما من حكومات بعض الدول لخدمة أغراض سياسية مرفوضة وتتعارض مع أهم مبادئ الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وفي مقدمتها مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة واحتكار الدولة للحق المشروع في استخدام القوة.

ويكفي ما نشهده مؤخرا من تزايد خطير في أعداد الشهداء والمصابين في صفوف المدنيين ورجال الأمن في مختلف دول منطقتنا والعالم جراء قيام بعض الحكومات بالوقوف وراء تزويد هذه التنظيمات الإرهابية والإجرامية بالأسلحة لتوضيح مدى الخطر الداهم الذي تمثله هذه الظاهرة الخطيرة التي لم يتم الاتفاق على إطار دولي قانوني ملزم وشامل لحظرها ووقفها بشكل كامل من خلال اشتراط وجود ترخيص رسمي مكتوب من الجهات المعنية في حكومة الدولة الملتقية لواردات الأسلحة ليجوز اعتبار تلك الواردات مشروعة. وتقدر مصر أن جوهر التحدي القائم لا يتصل في الأساس بالافتقار لنظم وطنية للرقابة على الصادرات، وإنما بقيام بعض الدول بالإسهام المتعمد بأشكال مباشرة وغير مباشرة بتزويد جماعات إرهابية وإجرامية وتنظيمات مسلحة وغير مشروعة بالأسلحة والتمويل اللازم للحصول على الأسلحة.

لقد اطلعنا باهتمام على التقرير المقدم من الأمين العام، ونؤكد قلق مصر البالغ تجاه تزايد الآثار السلبية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بالغة الخطورة لعمليات الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي، وبالأخص الدول المنتجة والمصدرة لتلك الأسلحة، إلى بذل كافة الجهود والتعاون من أجل التصدي لتلك الظاهرة الخطيرة. كما نؤكد على استمرار التزامنا ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، وضرورة احترام نطاق ولاية هاتين الوثيقتين.

التمكين الرئيسية للعديد من النزاعات الدولية والحروب الأهلية التي أسفرت عن أضرار كبيرة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تخلق حالة من عدم الاستقرار، وتحديات للحكومة على المدى الطويل، مما يؤدي إلى تعقيد جهود تسوية النزاعات وبناء السلام. وتقع هذه الأسلحة أيضا في نهاية المطاف في أيدي الجماعات الإرهابية المحلية والعابرة للحدود الوطنية. ولذا فإن زيادة الروابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، فضلا عن اتساع نطاق استخدام التكنولوجيا الناشئة من أجل الاتجار والإنتاج غير المشروعين، مسألة تثير قلقا متزايدا ينبغي أن يعالج بجدية.

ويعد دور مجلس الأمن ضروريا فيما يتعلق بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة وتكديسها وإساءة استخدامها بما يزعزع الاستقرار، ومعالجة ذلك بطريقة متكاملة وشاملة تتضمن المجالات السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان وأنشطة سيادة القانون. وتتفق أكثر مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى تعميم مراعاة مسألة الاتجار غير المشروع وإساءة الاستخدام والتكديس المفرط للأسلحة في جميع مناقشات المجلس ذات الصلة. ونذكر أيضا أن التصدي لآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، تعد استراتيجية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمراقبة الانتشار والتداول والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن خطط العمل المناظرة، بمثابة الإطار السياسي الشامل لتنفيذ مكافحة الأسلحة غير المشروعة. وهناك حاجة إلى دعم هذه الجهود الإقليمية، ونحن نقدر التعاون القائم مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الصدد. ونأمل أن يستمر تعزيزها.

وعلى الصعيد الدولي، نلاحظ التقدم الإيجابي المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي تشمل اعتماد توصيات هيئة نزع

مقابل الاتجار المشروع الذي لا ينبغي العمل على تقييده مع إمكانية النظر في تعزيز الإجراءات التي تنظمه بهدف الحد من الاتجار غير المشروع. وتؤكد مصر ضرورة تفادي الخوض مجددا في مناقشات خلافية تنطوي على محاولات تسييس وتقييد الاتجار المشروع في الأسلحة.

رابعا، نود التأكيد أن إجراءات تأمين مخزون الأسلحة والذخائر والتخلص من الفائض منها تبقى في الأساس مسؤولية وطنية خالصة تقع على عاتق حكومات الدول المعنية. وقد قطعت الأمم المتحدة بالفعل شوطا إيجابيا هاما في تطوير عدد من الخطوط الإرشادية التي تساعد الدول على تطوير تلك الإجراءات وتقديم المساعدة الدولية بناء على طلب الدولة المعنية.

ختاما، تقترح مصر النظر في إطلاق مبادرات وآليات لتزويد الدول النامية بالأجهزة والمعدات الحديثة الخاصة بمراقبة الحدود بما يتيح مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة، خاصة في المناطق التي تنتشر فيها الصراعات المسلحة والجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

السيدة غواي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود

أن نشكر وكالة الأمين العام إنزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2017/1025) الصادر عملا بالقرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، والذي يلقي الضوء على التطورات والاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعواقبه المدمرة على السلم والأمن الدوليين هو في الواقع مصدر قلق شديد. ونحن نعلم آثاره المدمرة من تجارب منطقتنا، الذي تعج بالأسلحة من هذا القبيل. إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأكثر انتشارا واستخداما في مختلف أنحاء العالم. وهي لا تزال تشكل عناصر

في هذا المجال، بما في ذلك من خلال مشاركتنا في برنامج تدمير الأسلحة التقليدية، الذي قدم ما يزيد على ٢,٩ بليون دولار في شكل مساعدة لأكثر من ١٠٠ بلد منذ عام ١٩٩٣.

بيد أن المجتمع الدولي ككل لا تزال تواجهه تحديات في تنفيذ الالتزامات القائمة بشأن الأسلحة الصغيرة، ونحن نشهد العواقب بشأن طائفة من المسائل المعروضة على مجلس الأمن.

وهناك الكثير مما ينبغي عمله، سواء في التصدي لتهدد الأسلحة في وسط أفريقيا أو بشأن الأسلحة الصغيرة التي تقع في أيدي الإرهابيين والجماعات الإجرامية. وثمة إغراء بعقد مزيد من الاجتماعات للتفاوض من أجل التوصل إلى مزيد من الالتزامات الدولية، ولكن هذا النهج يسئ فهم المشكلة. وبدلاً من محاولة تحديد كل فجوة متصورة في الإطار المعياري الدولي يلزم أن ينفذ مزيد من البلدان تلك الالتزامات الأساسية التي اعتمدها في عام ٢٠٠١. وسيكون التقدم تدريجياً؛ فكثير من البلدان يقوم الآن فقط باتخاذ الخطوات الأولى، مثل تنفيذ تعقب الأسلحة.

ويوفر تقرير الأمين العام بعض الأسباب للتفاؤل. فكما ورد في التقرير، عدل مجلس الأمن ولايات بعثات الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة. وتمثل كوت ديفوار، على سبيل المثال، قصة نجاح تقوم فيها الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، بتأمين مخزونها بشكل أفضل، ونجحت في تعقب الأسلحة المستردة من الاتجار غير المشروع. ويمكن أن نتعلم من تلك التجارب، حسب الاقتضاء، في ولاية بعثات الأمم المتحدة لبناء القدرات المتعلقة بإدارة أمن المخزونات والأسلحة الصغيرة.

ومن المؤسف، أن لدينا بعض الشواغل بشأن تقرير الأمين العام. فعند مناقشة المسائل المتصلة بإساءة استعمال الأسلحة الصغيرة المحلية في غير حالات النزاع، يتجاوز التقرير نطاق اختصاصه. وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بخيبة الأمل إزاء مواصلة الأمين العام الدعوة من أجل استخدام المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة. فعلى الرغم من الاسم، ليست تلك المبادئ

السلح بالإنجماع بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن ذلك سيكون مفيداً في تعزيز التعاون وبناء الثقة بهدف تعزيز التقدم في مجال تحديد الأسلحة.

وسيكون المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٨، منبرا هاما لتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ مجموعة من التدابير على الصعيد الوطني ومواصلة تعزيز الجهود على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وفيما يتعلق بآليات التنسيق وتبادل المعلومات، وبخاصة التعاون الجمركي عبر الحدود وتبادل المعلومات بهدف منع ومكافحة واستئصال النقل غير المشروع للأسلحة وسوء استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الختام، يتعين علينا أن نشدد على الأهمية البالغة لمعالجة القيود المتعلقة بالموارد والقدرات التي تواجهها مختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في التصدي لتلك التحديات.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية على إحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2017/1025).

قبل ٦٠ عاماً، اعتمدت الدول الأعضاء بتوافق الآراء برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الإنجاز التاريخي للمجتمع الدولي، التزمنا باتخاذ إجراءات محددة للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ برنامج العمل فضلاً عن الصك الدولي للتعقب لعام ٢٠٠٥. ولقد عملنا، وستواصل العمل، جنباً إلى جنب مع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفي الواقع، ما زلنا نعد مانحاً رئيسياً

الاتجار غير المشروع بالذخيرة تختلف عن تلك المطلوبة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة نفسها. وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة تؤيد قرار الجمعية العامة الذي سينشئ في عام ٢٠٢٠ فريق خبراء حكوميين لمناقشة المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

وستواصل الولايات المتحدة اتخاذ الخطوات الملموسة والفعالة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإننا نرحب بمناقشة اليوم، ونحث جميع البلدان على الانضمام إلينا في تعزيز تنفيذ التزاماتنا وتعهداتنا القائمة في الميدان.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون على الإحاطة الإعلامية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي قدمتها وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

إن بوليفيا دولة مسالمة لا تنتج أو تكس أو تصدر أي نوع من الأسلحة. ولذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التخفيف من استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتجارة فيها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، أمر حيوي لنجاح جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار في البلدان في حالات النزاع. ونشعر بالقلق إزاء مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الأمر الذي يشكل تحدياً مستمراً يسهم في زعزعة الاستقرار الدائم وانعدام الأمن في المناطق التي تجري فيها مكافحة النزاعات المسلحة. ويساورنا القلق أيضاً إذ نرى أنه لا الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي تغلبا بعد على التحدي الكبير في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ونعتقد أنه، بالإضافة إلى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نشاط إجرامي فإنه يزيد من تفاقم النزاعات المسلحة ويزيد من التوترات، ويشجع الإرهاب والجريمة

التوجيهية عادة معايير. وخلافا للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، التي أعدها خبراء حكوميون، قام بإعداد المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة مجموعة صغيرة من الخبراء الذين اختيروا ذاتياً. وفي بعض الحالات، قام واضعو تلك المعايير بعملية انتقاء من الصكوك القائمة ووضعوا ما يسمى بمعايير جديدة بصورة تعسفية وبطريقة مبهم، دون الإشارة إلى أفضل الممارسات القائمة.

وقد أسفر الترويج للمبادئ التوجيهية للمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة عن بعض الحالات غير العادية. ففي الصومال، نفهم أن ممثل الأمم المتحدة أشار على المسؤولين المحليين بعدم استخدام معايير وضع العلامات الإقليمية التي وضعتها الدول الأطراف في بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها. وعلى الرغم من أن تلك المعايير استوفت متطلبات البلدان في المنطقة، إلا أن الأمم المتحدة قالت إنها لا تمثل للمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة. وبالنظر إلى تنوع الآراء نأمل أن تصف التقارير المقبلة بصورة مناسبة أكثر، المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة باعتبارها مبادئ توجيهية طوعية وليست معايير عملية.

ونلاحظ أيضاً مع القلق ورود إشارات إلى تعقب الأسلحة الصغيرة وذخائرها. وعلى الرغم من أنه من الممكن تقييم الصانع الأصلي لأي دفعة من الذخيرة من علامات الذخيرة وغيرها من محددات الهوية، فهذا ليس بالتعقب ذاته، فهو تتبع المنهجي للبند من نقطة التصنيع أو الاستيراد إلى النقطة التي يصبح فيها غير مشروع. فمجرد ملاحظة أن طلقات بندقية قد أنتجت في بلد ما، بشكل قانوني غالباً، لا تفسر كيف وصلت تلك الطلقات بصورة غير مشروعة إلى أيدي إجرامية أو إرهابية.

إن الولايات المتحدة تأخذ الاتجار غير المشروع بالذخيرة على محمل الجد بشدة، ولكن التدابير الرامية إلى مكافحة

عمليات حفظ السلام أو في أنشطة مجلس الأمن والهيئات الأخرى التي ترتبط في المقام الأول ببرامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى الأنشطة المتصلة بتسجيل ووسم الأسلحة، الأمر الذي يتيح لها التعقب.

ومن جهة أخرى، لا تزال إدارة الأسلحة بشكل غير ملائم مدعاة للقلق. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن من الضروري تعزيز الوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة، مثل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، لأن ذلك من شأنه أن يسهم إسهاماً إيجابياً في مناوله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزينها وإزالتها وتدميرها. وبالمثل، نحن مقتنعون بضرورة تعزيز الضوابط المتعلقة بتلك الأسلحة على الصعيدين الدولي والوطني.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الصعيد العالمي يتطلب ضوابط عالمية تقلل إلى حد كبير من خطر انتشار هذه الأنواع من الأسلحة ومواصلة تعريضها حياة الملايين من الناس للخطر. ولذلك، نعتقد أن من الضروري إيجاد آليات تحظر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الكيانات غير المأذون بها في الدول المستقبلية، وضمان التنظيم الصارم لأنشطتها التجارية وفرض حظر كامل على إعادة تصدير الأسلحة غير المأذون بها وعلى إنتاجها، بتراخيص منتهية الصلاحية أو بدونها.

ولا يمكن إنكار ارتباط العنف والجريمة عبر الوطنية والإرهاب بشكل وثيق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة. إن المستفيد الأكبر من ذلك الاتجار هي الجماعات الإجرامية والجماعات الإرهابية التي بكافحها المجلس وكل عضو في المنظمة. ولهذا السبب، وفيما يتعلق بالمبادئ التي تحكم أنشطة هذا الجهاز في سياق صون السلام والأمن الدوليين، فمن الأهمية بمكان إرساء أسس ملموسة لمعالجة هذا البلاء، الذي يعرض لخطر حقوق الإنسان والحياة نفسها.

المنظمة عبر الوطنية، ويسبب إصابات خطيرة ووفيات للمدنيين الأبرياء. ونشدد على أن التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يكتسي أهمية حيوية للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، وبالتالي تعزيز التنمية في البلدان المتضررة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن خطورة المشكلة تكمن أصولها في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما يتضح من الأرقام المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2017/1025) حيث يقدر أن القيمة المالية لهذه التجارة المربحة بلغت ما لا يقل عن ٦ بليون دولار في عام ٢٠١٤ وحده. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة ينشئ سوقاً موازية تُضخ أرباحها بعد ذلك في النظام المالي العالمي عن طريق غسل الأموال، والملاذات الضريبية، التي تميل إلى التقليل من الضوابط أو القضاء عليها، لا سيما من خلال الخدمات الاستثمارية من القطاع الثالث الذي تستخدمه جماعات الجريمة المنظمة لإضفاء الشرعية على أرباحها.

وعندما يتعلق الأمر بمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا مضطرون إلى معالجة جوانب النقل غير القانوني لجهات من غير الدول. وفي هذا الصدد، نعتبر أن من الضروري تعريف مفهوم الوكلاء غير التابعين للدولة، وفي هذا الصدد، هناك تاريخ مستفيض من القرارات - مثل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) - الذي تم التفاوض بشأنه، وأتفق عليه ونُص عليه في سياق منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. إن الجهات الفاعلة من غير الدول - التي يجري إمدادها بصورة غير مشروعة بالأسلحة والذخائر - تثير النزاعات وتعمقها، وتزعزع استقرار الدول، وترتكب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتنشر الدمار، وتخضع السكان المدنيين لأفظع الأعمال.

ومما لا شك فيه أن الجانب المتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة عنصر جوهري في منظومة الأمم المتحدة، سواء في

من النزاعات في تقرير الأمين العام. ومن المهم للغاية معالجة الصلات المعقدة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود الوطنية والقدرة على الصمود لدى الدول المتضررة من النزاعات والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، ولا سيما في مناقشاتنا بشأن عمليات السلام.

وتتطلب المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مراقبة فعالة للذخائر، حيث أنه لا يمكن استخدام تلك الأسلحة وإساءة استخدامها إلا إذا كانت الذخائر متوفرة. ولذلك، يلزم بذل جهود كبيرة لتعزيز اللوائح المنظمة للذخائر ومراقبتها.

فالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يساعد على نشوب النزاعات المسلحة بآثارها المدمرة على التنمية المستدامة، ويؤججها. ونرحب بالدعوة إلى تحسين الضوابط والقواعد التنظيمية كوسيلة للحد من العنف المسلح وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرحب أيضا بكون العلاقة بين التجارة الدولية في الأسلحة وأهداف التنمية المستدامة هي أحد مواضيع معاهدة تجارة الأسلحة.

كما نرحب بقوة بالتركيز على الاعتبارات الجنسانية في تقرير الأمين العام. ومن المهم للغاية تعميم المسائل الجنسانية في جهود تحديد الأسلحة لمعالجة آثار تدفقات الأسلحة غير المشروعة. فالعنف المسلح يؤثر على النساء والرجال والأطفال بأشكال مختلفة. ومع التسليم بأن النساء والرجال على السواء يمكن أن يقعوا ضحايا للعنف المسلح ويمكن أن يكونوا من مرتكبيه، فإن الحالات التي تسهم فيها الأسلحة الصغيرة في أعمال العنف الجنسي و/أو العنف الجنساني تبعث على القلق البالغ. ويجب علينا أيضا أن نعزز دور المرأة في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

وقد كانت هذه أولوية بالنسبة للسويد منذ وقت طويل. ومن بين الأمثلة على الدعم الذي تقدمه السويد، مشروع

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية الهامة، وإلى الأمين العام على تقريره (S/٢٠١٧/٢٥١٠). ونرحب بتضمين التقرير توصيات، تتيح وسائل تنفيذ للدول الأعضاء والأمانة العامة، وتوفر خريطة طريق واضحة للمستقبل. كما نرحب بمبادرة الأمين العام لمعالجة التوصيات السابقة.

إن مناقشة اليوم تأتي في الوقت المناسب تماما وتكتسي أهمية بالغة حيث يقترب موعد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب الملحق به، والذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨. فالعواقب الإنسانية الناجمة عن التدفقات غير المشروعة لتلك الأسلحة مروعة، حيث تؤدي إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين وإعاقة التنمية. ولتدفقات الأسلحة والذخيرة أثر مدمر جدا على البيئات الضعيفة والهشة. ولا يمكن منع نشوب النزاعات المسلحة وبناء السلام المستدام دون معالجة الضرر الواسع النطاق الذي تلحقه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالمدنيين.

ولهذا السبب، من الضروري تضمين مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع المناقشات ذات الصلة المدرجة على جدول أعمال المجلس. ويشمل ذلك إصدار ولايات عمليات حفظ السلام والجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام طوال دورة النزاع. وستواصل السويد دعم الجهود الرامية إلى منع تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من عملنا من أجل الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال عضويتنا الحالية في المجلس.

ويشجعنا أن نرى تناول التطورات والاتجاهات الهامة في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة في عمليات السلام والبيئات المتضررة

المأساوي الذي يعرضه تقرير الأمين العام (S/2017/1025). إن الأسلحة الصغيرة غير المشروعة هي أدوات تدمير يومي. وهي لا تنقطع أبدا. فمن السهل الحصول عليها، وهي ذات تأثير لا مثيل له على حياة الناس ومجتمعاتهم. وتقدر منظمة "العالم الآمن" أن غالبية الوفيات الناجمة عن النزاعات المباشرة في العالم النامي ناتجة عن استخدام الأسلحة الصغيرة.

وما المئات والآلاف من الوفيات سوى غيض من فيض. وتصب الأسلحة الصغيرة غير المشروعة الزيت على نار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وهي تسهل أبشع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إنها الأدوات المفضلة للحرب لدى أولئك الذين ينفذون أعمال القتل الجماعي والاعتصاب. وهي سلاح الإرهابيين والمتطرفين العنيفين. وحيثما يوجد مرتكبو الجرائم عبر الوطنية الذين يتجرون بالأرواح البشرية ويقومون بأعمال الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو بمنتجات الأحياء البرية بصورة غير مشروعة، ما من شك في أننا سنجد أيضا أسلحة صغيرة.

وليس ثمة مكان يتضح فيه ذلك أكثر من جنوب السودان. إذ لم يعد الجنود وحدهم هم الذين يحملون أسلحة. وقد أصبحت الأسلحة الصغيرة هي الأمر المألوف. وعندما تغدو المنازعات المحلية عنيفة، فإنه لا يتم تسويتها بالأسلحة اليدوية التقليدية بل بالمدافع. وحتى الأطفال الذين يرعون الماشية يحملون السلاح لحماية أنفسهم ومصادر رزقهم. وفي ظل ثقافة الأسلحة، تتصاعد النزاعات المحلية الآن بشكل أسرع، وتنجم عنها بشكل متزايد خسائر بشرية على نطاق واسع. وبالنسبة لبلد كجنوب السودان الذي مزقته النزاعات على الصعيد الوطني، فإن هذا ثمن لا يمكن للمجتمعات المحلية في ذلك البلد دفعه. فالقتال المسلح يوسع الهوة بين الجماعات ويجذر المسائل، وتصبح تسوية النزاعات المجتمعية أقل فعالية بكثير بسبب وجود الجماعات المدججة بالأسلحة.

ينفذه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح، والذي يبدأ فعليا اليوم ويهدف إلى تحسين مساهمة ومشاركة المرأة في الأعمال المتعلقة بنزع السلاح. ويركز المشروع على منع الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد وبلدان الساحل من حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر. ولئن كان قد تسنى إضعاف جماعة بوكو حرام بصورة شديدة، فإن خطر شن هجمات وانتشار الإرهاب لا يزالان يشكلان حقيقة ساطعة بالنسبة لشعوب المنطقة. وكما شهد أعضاء المجلس واستنتجوا أثناء زيارتهم إلى بحيرة تشاد، فإن الاعتراف بالمرأة بوصفها عاملا للتغيير أمر محوري في مكافحة التطرف وبناء مستقبل مستدام.

وقد بلغ الاتحاد الأوروبي حاليا المراحل النهائية لوضع استراتيجية منقحة له لمكافحة التكديس غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار بها. وتتضمن الاستراتيجية الجديدة رؤية مشتركة بشأن كيفية التصدي لخطر هذه الأسلحة وذخائرها. كما أنها تستعرض الإجراءات المشتركة التي ينفذها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

إن الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية للاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هائلة. وثمة ضرورة ملحة لمنع هذه التجارة المدمرة ومكافحتها واستئصالها إذا أردنا أن نحقق كلا من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمة الإحاطة الإعلامية، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو.

في العام الماضي، لقي ٥٦٠ ٠٠٠ شخص حتفهم بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويعني ذلك أكثر من حالة وفاة واحدة في كل دقيقة يوميا لمدة سنة كاملة. هذا هو الواقع

وإذ نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب المرفق به في العام القادم، من المهم أن نواصل تشجيع الدول على إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد لتحقيق أمن مخزونات الأسلحة وتدمير الفائض منها.

وتعزز المملكة المتحدة بأنها تقدم الدعم التقني والمالي على السواء على الصعيد الثنائي ومن خلال المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مثل الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والكونغرس. ومن خلال ذلك الدعم، نساعد البلدان على تعزيز أطر تحديد الأسلحة، وتحسين تنفيذ إجراءات إدارة المخزونات ومعالجة الدوافع الكامنة وراء الإرهاب والجريمة والفقر والإقصاء التي تغذي الطلب على الأسلحة غير المشروعة.

وأود أن أختتم بياني بالتطلع إلى عام ٢٠٣٠. ويبين لنا تقرير أصدرته مؤخرا الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة كيف يمكن أن يبدو العالم إذا نفذنا جميعا مبادرات الحد من أعمال العنف. وإذا انخرطنا في العمل، وأخذنا النزاعات وحققنا المجتمعات السلمية المتوخاة في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، يمكننا أن ننقذ ١,٢ ملايين من الأرواح. وستعود تلك النتائج بالفائدة على الهيئة المنوط بها صون السلام والأمن الدوليين.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية النيرة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا شك أن تحديد تلك الأسلحة يكتسي أهمية بالغة في صون السلام والأمن الدوليين.

إن تقرير الأمين العام (S/2017/1025) المعروض علينا اليوم حسن التوقيت في ضوء استمرار العديد من بؤر التوتر في جميع

والمشكلة لا تتوقف عند حدود مناطق النزاع. فعمليات نقل الأسلحة والمقاتلين المدربين تجعل التهديد يمتد إلى البلدان المجاورة. وقد شهدنا ذلك في الصومال وسورية وأماكن أخرى. وإذا أردنا أن نحز تقدمًا في التصدي لهذا التحدي، من الضروري أن نعمل بصورة جماعية لتعزيز تحديد الأسلحة وتدمير المخزونات المفرطة ومعالجة دوافع عدم الاستقرار والنزاعات التي تغذي الطلب على الأسلحة غير المشروعة. ولتلك الأسباب، فإننا فخورون باتخاذ القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥) واستمرار المجلس في التركيز على هذه المسألة الهامة.

أما خارج نطاق المجلس، فتمثل معاهدة تجارة الأسلحة إحدى أقوى الأدوات المتاحة لدينا في الكفاح المستمر لوقف عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة. وتؤكد المملكة المتحدة تماما رؤية المعاهدة المتمثلة في جعل هذه التجارة تجارة قانونية حسنة التنظيم على الصعيد العالمي. وتحقيق عالمية المعاهدة، ولا سيما إقناع الدول المطلوب جلوسها إلى الطاولة بالقيام بذلك، يجب أن يظل أولوية. ومن شأن تعزيز المشاركة زيادة تأثير المعاهدة وقوتها وتحسين سمعتها، ونشجع جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة أو لم تنضم إليها بعد على أن تجعل ذلك من الأولويات الوطنية.

وتحقيق عالمية المعاهدة يجب أن يسير جنبًا إلى جنب مع التنفيذ. وهذا يعني القيام بكل ما في وسعنا لوقف تسريب الأسلحة والتصدي للفساد وتفكيك شبكات الاتجار وتعزيز تبادل المعلومات. ومنذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠٠١، شهدنا المزيد والمزيد من الدول تتخذ الإجراءات اللازمة لتحسين إدارة المخزونات. وذلك اعتراف بتأثير الأسلحة المتسربة من المخزونات الوطنية إلى الأنشطة الإجرامية، على مجتمعات هذه الدول وبالعواقب المدمرة الناجمة عن الانفجارات في مستودعات الذخيرة.

من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وكانت هناك أيضا بعض التوصيات المتعلقة بالتدابير الملموسة لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، التي اعتمدتها بالإجماع هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧ بعد عقدتين من العمل بدون تحقيق نجاح. وتؤكد تلك التوصيات على أهمية تحديد الأسلحة التقليدية لصون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيزهما.

وتود السنغال، من جانبها، أن تشير إلى التزامها بمعاهدة تجارة الأسلحة، وهي الاتفاقية الدولية الأولى التي يتمثل غرضها المحدد في تنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي من أجل وضع حد للآثار المدمرة الناجمة عن نقل الأسلحة التقليدية بين البلدان. ولذلك ندعو مرة أخرى إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وبالإضافة إلى ذلك، نشجع التعاون الإقليمي من أجل أفضل الممارسات واستمرار مشاركة المجتمع المدني في أعمال إذكاء الوعي بمعاهدة تجارة الأسلحة. إن منطقة غرب أفريقيا، التي اتخذت عددا من المبادرات الرامية إلى المواءمة بين التشريعات الإقليمية بغية تعزيز الإجراءات المشتركة لمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثال ممتاز لذلك التعاون الإقليمي.

ولا تزال عمليات انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتكديسها وتحويلها بصورة غير مشروعة تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، مع إلحاقها آثارا إنسانية مدمرة على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع. ولذلك السبب ينبغي أن نولي اهتماما أوثق لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع

أرجاء العالم، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، مما يدل على أن صون السلام والاستقرار معركة لا تزال أبعد ما نكون عن كسبها.

وفي الواقع، فإن عواقب سوء استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع لا يزالان مصدر قلق كبيرا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره. ومن الواضح أن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ليسا بمنجى من تلك الآفة. فتلك المنطقة تواجه تهديدات متعددة الأوجه، هي تحديدًا، انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والمخدرات، فضلا عن أنشطة الجماعات الإرهابية.

ويشكل عدم التنظيم الكافي لتلك الأسلحة عاملا هاما من عوامل النزاع. ويضاف إلى ذلك توافر الأسلحة، أو حتى انتشارها نظرا لعدم وجود نظم المراقبة الكافية، مما يعزز طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، التي تؤدي، في جملة أمور، إلى زيادة الفقر وتشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وخلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أقرت الدول الأعضاء بأنه لا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة بدون تحقيق السلام والأمن بدون تحقيق التنمية المستدامة سيطر السلام والأمن معرضين للتهديد. وفضلا عن ذلك، تنص الغاية ٤ للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، التي تركز على تعزيز المجتمعات السلمية ووصول الجميع إلى العدالة وإنشاء مؤسسات فعالة، على تحقيق انخفاض كبير في الاتجار بالأسلحة.

وبالرغم من أنه لا تزال هناك العديد من المشاكل، فإن العامين الماضيين اتسما بتحقيق بعض النجاحات في مجال الأسلحة التقليدية. فعلى سبيل المثال، نشير إلى الاعتماد بتوافق الآراء للوثيقة الختامية للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا تزال تجارة الأسلحة غير المشروعة المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة وعاملا رئيسيا في انتشار النزاعات المحلية وأعمال العنف المسلح وتدهورها. وبالرغم من إحراز بعض التقدم في عدد من المجالات، فإننا لم نشهد بعد قدرا كبيرا من التحسن في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم. إن وتيرة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لا تزال غير كافية.

ونلاحظ أيضا وجود ثغرات في تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ولا تزال الأسواق السوداء والموازية حيث يجري الاتجار بهذه الأسلحة توجع أنشطة الإرهابيين والمتطرفين والجماعات المسلحة غير القانونية، فضلا عن الجرائم المنظمة وجرائم الشارع وشتى أنواع النزاعات. ولذلك، آن الأوان لتعزيز برنامج العمل بالأحكام التالية التي ستمكنه من الحد بشكل كبير من خطر انتقال هذه الأسلحة من التداول المشروع إلى غير المشروع.

ويتمثل الحكم الأول في فرض حظر عالمي على نقل أي نوع من الأسلحة الصغيرة أو الأسلحة الخفيفة إلى كيانات غير مأذون لها من جانب الدول المرسل إليها هذه الأسلحة. ثانيا، ينبغي أن يُطلب إلى الدول سن لوائح صارمة وفرض سيطرتها المباشرة على أنشطة السمسرة المرتبطة بتصدير الأسلحة في المناطق الخاضعة لولايتها القضائية، وتقليل عدد السماسرة أنفسهم إلى أدنى حد ممكن. ثالثا، ينبغي فرض حظر على إعادة تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة دون الحصول على موافقة خطية من الدولة المصدرة الأصلية. رابعا، يتعين حظر تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموجب تراخيص منتهية الصلاحية أو دون تراخيص من البلدان

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والعمل على تعزيز تدابير الأمن المادي وإدارة المخزونات للأسلحة والذخيرة.

ولذلك نؤكد من جديد على التزام بلدنا بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل وتعزيز التعاون والمساعدة. وإلى ذلك، يجب أن نضيف الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وتقديم التعاون والمساعدة الدوليين لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وبخاصة بناء القدرات والتدريب، فضلا عن نقل التكنولوجيا والمعدات إلى الدول التي طلبت ذلك النقل.

كما ندعو مجلس الأمن، كما فعل الأمين العام في تقريره، إلى إجراء استعراض دوري لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما عن طريق عقد مناقشات منتظمة بشأن تلك المسألة تحديدا. كما نناشد السلطات الوطنية الاستفادة من المعايير والمبادئ التوجيهية العملية القائمة، مثل المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، بغية تعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الذخيرة، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على توليها عرض تقرير الأمين العام (S/2017/1025) عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولئن كان التقرير بصفة عامة يغطي النطاق الواسع للمسألة قيد النظر، فإنه يتضمن أيضا عددا من النقاط المشكوك فيها، التي نود أن نلفت إليها الانتباه.

ودأبت روسيا باستمرار على تأييد النهوض بدور الأمم المتحدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي للتصدي للاتجار غير

إزاء نقل أسلحة وذخيرة إلى أوكرانيا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧. فمن جهة، هناك ما يشجعنا على الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة في أقرب وقت ممكن، لأنها تهدف إلى وضع معايير عامة لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي وتعزيز الشفافية وتشجيع الدول الأطراف على تحري السلوك المسؤول في ذلك المجال. غير أننا أدركنا أن تلك المعايير يمكن تفسيرها بشكل انتقائي في الممارسة العملية. ومن ذلك المنطلق، نتساءل على سبيل المثال كيف ينبغي لنا أن نفسر قرار الحكومة الكندية المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر بإدراج أوكرانيا في قائمة البلدان المسموح لها بتلقي إمدادات من الأسلحة الفتاكة؟

وما برحت عملية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة متعثرة لبعض الحين. فلإلى الآن لا يزال عدد الدول الأطراف في المعاهدة ٩٣ عضواً، أي أقل من نصف العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا يزال عدد الدول الموقعة على المعاهدة ثابتاً عند مستوى ١٣١ دولة فقط. ومن الصعب ألا نلاحظ الانخفاض الكبير في عدد الوفود المراقبة في المؤتمرات السنوية للمعاهدة، فضلاً عن أن انضباط الدول فيما يتعلق بتقديم التقارير السنوية لا يزال موضع انتقاد. فمن أصل ٨٠ دولة كان يُفترض أن تقدم تقاريرها الوطنية المتعلقة بنقل السلع العسكرية إلى الخارج في هذا العام، امتثلت ٤٩ دولة فقط. وذلك مقارنة بـ ٥١ دولة في العام الماضي.

ويشاطر الاتحاد الروسي المجتمع الدولي الشعور بالقلق إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير منضبط، ويدعو إلى مواصلة توحيد الجهود الدولية الرامية إلى التصدي له، تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرى أن المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، المقرر عقده في العام المقبل، حدث هام للغاية. ونأمل

التي تملك حقوق تكنولوجيا تصنيعها. ويمكن أن تستند هذه التدابير إلى أفضل الممارسات ذات الصلة التي تطبقها الدول، بما فيها روسيا، التي حسنت تشريعاتها في هذا المجال تحسيناً كبيراً. ومن جانبنا، فنحن على أهبة الاستعداد لمساعدة الدول المهتمة بالتعلم من خبرة روسيا لتتمكن من تعزيز تشريعاتها وأنشطة إنفاذ القانون في كل مجال من المجالات المرتبطة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي سياق وضع معايير لتقييم فعالية برنامج العمل، لم يغيب عنا أن النموذج الإلكتروني الموحد لتقديم التقارير الوطنية السنوية لا يتيح نقل معلومات ربما كانت ذات أهمية كبرى للدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن أوجه التقدم في تنفيذ برنامج العمل أو تتعلق، على النقيض من ذلك، بالمشاكل القائمة في تنفيذه. وخلافاً للعديد من البلدان الأخرى، ما برحت روسيا تقدم تقريرها الوطني عن تنفيذ برنامج العمل بوصفه وثيقة مستقلة، تقدم نظرة شاملة عن عملية التنفيذ من جميع جوانبها.

إن معاهدة تجارة الأسلحة هي، في جوهرها، وثيقة ضعيفة بصراحة لا يمكن أن تضمن التنفيذ الكامل لأحكامها. فعلى سبيل المثال، لا تشمل المعاهدة فرض حظر مباشر على الإنتاج غير المرخص للأسلحة أو نقلها إلى الجهات من غير الدول، ناهيك عن افتقارها لأحكام تنظم إعادة تصدير المواد المخصصة للاستخدام العسكري. ومن ثم، يظل خطر وقوع الأسلحة في أيدي المجرمين والإرهابيين قائماً، إلى جانب التهديدات المحتملة لزيادة زعزعة الاستقرار في مختلف المناطق الساخنة.

هذا علاوة على أن التنفيذ العملي للمعاهدة يثير تساؤلات جدية. ونرى أنه من غير المقبول أن تواصل الأطراف بصورة منفردة إمداد المناطق التي تشهد نزاعات داخلية مسلحة بسلع مخصصة للاستخدام العسكري، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق بصفة خاصة

قيمة التجارة الدولية في الأسلحة الصغيرة ما لا يقل عن ٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٤ وحده، وتشكل الذخيرة نسبة ٣٨ في المائة من حجم التداول العالمي. وتسببت الأسلحة النارية في ما يقرب من نصف الوفيات الناجمة عن العنف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وللأسف، سيظل الأمر على ما هو عليه ما لم تبذل الدول كل ما في وسعها لوقف النقل غير المشروع للأسلحة. وإذا أردنا القضاء على هذه التجارة غير المشروعة، يجب على جميع الدول أن تتعاون لتحديد طرق وآليات تداول هذه الأسلحة ولتعزيز مراقبة الحدود. ويجب أن يكون يعزز التعاون الدولي وتقلص المعونة أحدهما الآخر، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات الوطنية.

وتمثل مراقبة التجارة الدولية في الأسلحة مسألة ملحة. وكما أشار وفد بلدي مرارا، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن سن التشريعات اللازمة لتعزيز القواعد المنظمة لحيازة الأسلحة واستخدامها، فضلا عن مراقبة تصديرها واستيرادها وعبورها بهدف منع الاتجار غير المشروع بها ومكافحته. ونرى أن كل الدول تتحمل مسؤولية مشتركة عن التعاون في التصدي لهذه المشكلة العالمية.

لكن الدول التي تنتج الأسلحة وتبيعها تتحمل أيضا مسؤولية متباعدة ورئيسية، لأن مصدر المشكلة يكمن في إنتاج هذه الأسلحة والاتجار بها.

إن أوروغواي مقتنعة بأن المعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة كانت خطوة هامة نحو تنظيم الأسلحة التقليدية وزيادة التحلي بالمسؤولية في الاتجار بها على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها، فضلا عن الذخائر. وسترتب عن تنظيم تلك التجارة آثار جوهرية على الصراعات المسلحة، ولا سيما فيما يخص ضحايا العنف المسلح من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم

أن يسهم المؤتمر بصورة عملية في حل مسألة التداول غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي مسألة خطيرة وملحة.

السيد بيرموديث ألباريث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن فترة السنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2017/1025) المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر، والذي يبين النتائج السلبية والخطيرة للغاية لإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والتداول غير المشروع لها. ونقدر توصياته بشأن هذه المسألة.

نؤكد التزام أوروغواي بنزع السلاح بجميع أشكاله. وتحقيقا لهذه الغاية، انضمت أوروغواي إلى مختلف المعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة وصدقت عليها. ولذلك، نلتزم التزاما كاملا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن إساءة استخدامها وتكديسها على نحو يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ولا شك في أن انتشار الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة، يشكل عنصرا أساسيا في النزاعات المسلحة ووسيلة لاستمرار تأجيجها. كما يسهم الاتجار بالأسلحة وتجارها مع الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة إسهاما مباشرا في معاناة المدنيين وموتهم. وتشكل حيازة الجماعات الإرهابية والمجرمين المنظمين لهذه الأسلحة تهديدا خطيرا، يتطلب اتباع نهج جماعي وبذل الكثير من الجهود.

وينجم عن إمكانية الحصول على الأسلحة الصغيرة دون معوقات وانعدام الضوابط الكافية عليها آثار سلبية على الجبهة الإنسانية وعلى صعيد حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن ذلك يؤثر أيضا على عمل مختلف عمليات حفظ السلام. ولا شك أن هذه الإحصاءات مروعة. ومما لا شك فيه أيضا أن الاتجار بالأسلحة من أحد أكثر الأعمال التجارية ربحية في العالم. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام، بلغت

شأن العديد من البلدان الأخرى، هذا الأمر مباشرة خلال الهجمات الإرهابية التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستقرار والتنمية في مناطق بأكملها، في منطقة الساحل والمشرق على سبيل المثال، مهددان. وأشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسعى إلى إيجاد عالم خال من الفساد والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة، وكلها تهدد الاستقرار السياسي والتنمية البشرية.

وفي مواجهة هذه التهديدات المتطرفة، يجب أن نكون قادرين على التعبئة في انسجام تام. وبالنظر إلى أننا لا نستطيع التصدي بفعالية لهذه التحديات إلا إذا قمنا بذلك معاً، تولت فرنسا في عام ٢٠١٦، زمام المبادرة بإصدار إعلان سياسي بشأن هذا الموضوع، بدعم من مجموعة إقليمية مشتركة من ٦٣ بلداً. ولا بد من مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التعبئة السياسية لجميع البلدان في جميع المناطق. ومن المهم أيضاً تحويل هذا الالتزام إلى واقع ملموس من خلال السعي إلى تحقيق التنفيذ القوي للصكوك القائمة من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. ويمكننا أن نقوم بذلك أولاً من خلال أحكام برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي لا يزال يشكل حجر الزاوية في عملنا. وستشرف فرنسا برئاسة المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتقوم فرنسا أيضاً بتعبئة جهودها في سياق معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولا بد من اتباع مختلف أنواع الإجراءات، التي تسبق الاتجار بالأسلحة لمنع انتشارها، ثم الاستمرار في ذلك إلى غاية وقف تدفقات الاتجار. ومن بين هذه التدابير، أود أن أسلط الضوء على سن تشريعات وطنية ملائمة، وتخفيض المخزون غير المشروع المتداول بفضل حملات الجمع والتدمير، وتحسين الأمن والإدارة المادية لمخزونات الأسلحة والذخائر، وتعزيز الرقابة على الشرطة

من الفئات الضعيفة. كما أنه سيعزز السلم والأمن عن طريق القضاء على نقل الأسلحة إلى مناطق النزاعات.

و التصديق على الصكوك الدولية الرامية إلى حماية المدنيين والانضمام إليها، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، سيسهم بشكل أكبر في حماية المدنيين. وبالمثل، يشكل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أداة تكتسي أهمية حيوية ومعيّاراً دولياً للنهوض بمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وأخيراً، بوصف أوروغواي بلداً ملتزماً بنزع السلاح، فإنها تدعو جميع الدول، ولا سيما الدول تلك التي تنتج الأسلحة وتبيعها وتملكها، إلى الامتثال لالتزاماتها وفقاً للإطار القانوني الدولي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة الهامة ووكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية المفيدة للغاية.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل اليوم تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وكما لوحظ، فإن هذه الأسلحة تؤدي بحياة أكبر عدد من الضحايا في العالم، كما تذكّرنا بذلك على الدوام عناوين الأخبار. فهي مسؤولة عن قرابة ٩٠ في المائة من ضحايا النزاع المسلح وعن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة سنوياً. إن الرهانات والتحديات التي ينطوي عليها الأمر هائلة وتكمن في صميم جميع المواضيع، كما يؤكد الأمين العام في تقريره (S/2017/1025).

ولا يزال الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يُوَجِّح الصراعات، ويزيد من حدة أعمال العنف المسلح ويجرّس على الجريمة المنظمة والإرهاب. ولقد عايشَت فرنسا، شأنها في ذلك

جهودنا الرامية إلى تعزيز فعالية واتساق إجراءاتنا. وعلى الصعيد الدولي، يكتسي التقيد بالصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال والتصديق عليها، أهمية حاسمة. وهذا هو سبب تشجيع فرنسا جميع البلدان على الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، سيشكل المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، والصكوك الدولي للتعقب، الذي سيعقد في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨، مناسبة بالنسبة لنا للمضي قدما. وستكون فرصة رئيسية سانحة لإحراز تقدم ملموس، بما في ذلك من خلال زيادة تعبئة جميع الأطراف الفاعلة في قطاعات الأمن وتحديد الأسلحة والتنمية، والاستفادة من جميع أوجه التآزر الممكنة فيما بين الصكوك القائمة. وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس التزام فرنسا الكامل وتعبئتها في هذا الصدد، على الصعيد الوطني وبصفتها رئيسا على حد سواء، لضمان نجاح ذلك المؤتمر الهام الذي يشكل بالنسبة لفرنسا أولوية حقيقية.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد هذه الجلسة الهامة، فضلا عن وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية المفيدة. ونود أيضا أن نشيد بليتوانيا على توليها المبادرة لتقديم القرار الهام ٢٢٢٠ (٢٠١٥) خلال رئاستها للمجلس في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، والتي تشرفت أوكرانيا بالمشاركة في تقديمه.

ويظل يساور أوكرانيا قلق عميق جراء حقيقة أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المزعزع للاستقرار، وإساءة استعمالها لا تزال كلها، تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتسبب خسائر كبيرة في الأرواح وتسهم في زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن في كثير من مناطق العالم.

والجمارك، وهي كلها مجالات يمكن أن نعمل فيها. وقد أحرز بالفعل تقدم كبير. وقد حسّنت دول كثيرة تشريعاتها وأصبحت مسألة الأسلحة الصغيرة تنعكس الآن بصورة أفضل في المنظمات الإقليمية. ومع ذلك، وهذه هي النقطة الثالثة، لا يمكننا التوقف عند هذا الحد.

ومن الضروري أيضا زيادة التعاون الدولي في مجال وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسجيلها وتعقبها. ولا يزال تبادل المعلومات عنصرا أساسيا إذا أردنا أن نحز تقدمًا معًا. وترحب فرنسا بإدخال مختلف نظم التتبع وقواعد البيانات مثل "iTrace" و "iArms". وتسمح هذه المبادرات بتسجيل الأسلحة المضبوطة، وتحسن تبادل المعلومات من خلال الوصول إلى السجلات التي تم إنشاؤها. وتقوم الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص، ولا سيما المنتجون الصناعيون والمجتمع المدني، بدور مركزي، وبالتالي يجب إشراكها.

إن فرنسا مقتنعة أيضا بالأهمية الأساسية للمساعدة الدولية التي يجب أن تستند إلى مبدئين رئيسيين. أولا، يجب أن نعتد نهمًا تعاونيا ومنسقا على أساس المساعدة يتناسب مع احتياجات المستفيدين. جنبا إلى جنب مع تنمية القدرات، وهذا هو أحد مفاتيح نجاح المساعدة الدولية. وثانيا، من المهم السعي إلى التنسيق بين مختلف مبادرات المساعدة من أجل تفاعلي الازدواجية وضمان أقصى قدر من الكفاءة في جميع الإجراءات المتخذة.

ويسهم بلدي من جانبه بحزم في مواجهة توريد الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل والصحراء، ولا سيما مع تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا، التي تشكل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتضطلع فرنسا أيضا بأنشطة تدريبية عديدة لصالح دول مثل بنن والنيجر ومالي.

ورغم إنجازاتنا العديدة، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وبوسعنا أن نفعل أفضل من ذلك، وأن نقطع أشواطًا أكبر، في

والمسلحين من الاتحاد الروسي إلى أراضينا عبر القطاعات غير الخاضعة للمراقبة من الحدود الدولية الأوكرانية - الروسية.

وقبل بضع لحظات فقط، تباهى الوفد الروسي بتجربته في مجال الأسلحة الصغيرة، وأعرب عن استعداده لتقاسم ما يسمى بأفضل الممارسات. ويمكن أن يكون الاقتباس التالي معبرا تعبيرا تاما في ذلك الصدد.

”ويساورني قلق خاص إزاء الحالة على الحدود بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وحولها. وهذا أمر لا يزال يمثل عقبة رئيسية أمام تصعيد الحالة على الأرض، إذ تفيد التقارير بأن الأسلحة الثقيلة ما زالت تتدفق بلا هوادة إلى أوكرانيا من روسيا. وهناك حاجة ملحة إلى ضمان تأمين الحدود بين البلدين، مع التحقق الدولي، على النحو الذي نوقش في محادثات مينسك“.

سيصاب الاتحاد الروسي بخيبة أمل لمعرفة أن ذلك التصريح لم يدل به مسؤولون أوكرانيون؛ وإنما أدلى به الأمين العام السابق. فقد عبر عن تلك النقاط بوضوح في مؤتمر صحفي عقد في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤. إننا نتساءل عما إذا كان وفد الاتحاد الروسي يود الآن أن يستخدم عبارته النمطية بأن الأمر دعاية معادية لروسيا ضد المؤسسة التي يمثلها الأمين العام. ويمكن كذلك أن نتساءل أي بلد من البلدان سيكون مستعدا لتبني أفضل الممارسات الروسية، بما في ذلك في مجال الأسلحة الصغيرة. إن هذا النشاط الإجرامي المتعمد لا يقوض الأمن في المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل والأمن الدولي والأوروبي، وبالتالي مسؤولية المجلس. إننا نحث الأمين العام، في هذا الصدد، على أن يدرج المعلومات ذات الصلة في تقريره القادم عن الأسلحة الصغيرة.

وختاما، أشدد على أننا نؤيد تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومات المضيفة، لمعالجة مسائل إدارة الأسلحة والذخائر في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك إدارة المخزونات والأمن المادي والوسم والتعقب وحفظ

وبالإضافة إلى تأجيج النزاعات المسلحة، فإن للأسلحة الصغيرة غير المشروعة العديد من الآثار السلبية على حقوق الإنسان وتؤدي إلى عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية سلبية، ولا سيما على أمن المدنيين. إن النزاعات المسلحة التي توجعها تلك الأسلحة هي السبب الرئيسي وراء فرار الناس من ديارهم بحثا عن حياة أفضل وبيئة أكثر أمنا. وتؤيد أوكرانيا تماما الرأي المتمثل في أن هناك صلات متزايدة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب.

وتولي أوكرانيا أهمية خاصة، على الصعيد الوطني، لكفالة إجراءات رقابة فعالة على الصادرات في مجال الأسلحة التقليدية. ونلتزم التزاما صارما بكل القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وترتيب فاسنار لنظام ضوابط التصدير على الصعيد الدولي. ولا نزال نعتقد أن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، يشكل أداة هامة وعالمية في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة. كما إننا نعتقد أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لا يزال يمثل تدييرا أساسيا من تدابير الشفافية وبناء الثقة في ميدان تجارة الأسلحة التقليدية. وأوكرانيا هي أحد البلدان التي تبلغ طوعا عن واردات وصادرات الأسلحة الصغيرة في تقاريرها السنوية.

ولا بد لي من الإشارة إلى تحديات القرن الحادي والعشرين الحالية غير المسبوقة في أوروبا التي يشكلها استخدام الأسلحة التقليدية غير المشروعة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نتيجة لعدوان روسيا العسكري المستمر واحتلاله القرم وجزءا من منطقة دونباس الأوكرانيتين. وقد لفتنا نظر المجلس، المرة تلو المرة، إلى استمرار تدفق الإمدادات غير المشروعة - خفية وعلى مرأى من الجميع على حد سواء - بالأسلحة الفتاكة والذخائر

والسلطات الأمنية. فعلى سبيل المثال قدمت اليابان، في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، حوالي ٣ ملايين دولار إلى كوت ديفوار. وقد قدمنا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة في بناء القدرات للجنة الوطنية المكلفة بجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتخلص منها، كما ساعدنا على وضع مبادئ توجيهية بشأن مراقبة تلك الأسلحة، لاستخدامها السلطات الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه الجهود إلى تحقيق سلام مستدام في مناطق ما بعد انتهاء النزاع.

من الواضح أن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية يمكن أن يزعزع الأوضاع المحلية والإقليمية، وأن التجارة الدولية وإدارة المخزونات على نحو سليم لا غنى عنهما. وتشدد اليابان، في ذلك الصدد، على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة كأول معاهدة ملزمة قانونا تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. تضع معاهدة تجارة الأسلحة معايير عالية لتنظيم تجارة الأسلحة، ويسهم تنفيذها في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. غير أنه، على الرغم من انقضاء ثلاث سنوات على دخول المعاهدة حيز النفاذ، لم تنضم إليها سوى ٩٣ دولة فقط. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ انضمت ستة بلدان فقط إلى المعاهدة. وتلتزم اليابان، بصفتها رئيس المؤتمر المقبل للدول الأطراف في المعاهدة، بعملية المعاهدة. وسنخاطب الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، وندعو إلى بذل المجتمع الدولي جهودا مشتركة.

وكما ذكر بالفعل المتكلمون الآخرون سيعقد، في حزيران/يونيه من العام القادم، مؤتمر الاستعراض الثالث لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في نيويورك. يوفر برنامج العمل إطارا للأنشطة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعتقد اليابان أن المؤتمر سيكون فرصة هامة لتقييم ما أحرزناه من تقدم. وتلتزم

السجلات والتوعية. كما نعيد تأكيد دعمنا لزيادة وتيرة نظر المجلس في مسألة الأسلحة الصغيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل اليابان.

أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2017/1025).

في كل عام يفقد ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ أرواحهم ويرتكب ما لا يحصى من انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والتجنيد القسري للأطفال، نتيجة لإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها غير المشروع. كما تعمل تلك الأسلحة كذلك على إطالة أمد النزاعات وتكثيفها وعلى إعاقة المعونة الإنسانية والتعمير والتنمية، حتى في المناطق التي تشهد مراحل ما بعد انتهاء النزاع. ولا بد للمجتمع الدولي من سن اللوائح والضوابط المناسبة من أجل الحد من تزايد العنف المسلح الذي ينطوي على إساءة استخدام هذه الأسلحة.

وتعتقد اليابان أن نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام، يشكل رؤية هامة. تلك هي العقلية التي ينبغي لنا أن نبنها للتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وانطلاقا من وجهة النظر تلك، نرحب بالتوصيات وأفضل الممارسات المبينة في التقرير. وتأمل اليابان في أن يساعد التقرير العالم على اتخاذ المزيد من الخطوات للحد من العنف المتصل بالأسلحة الصغيرة.

وتولي اليابان أولوية عالية لمعالجة التهديدات المتصلة بإساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها غير المشروع. ونركز في مناطق ما بعد انتهاء النزاع، على وجه الخصوص، على بناء قدرات المؤسسات الوطنية المختصة، مثل إنفاذ القانون

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز في بياني هذا. إن روسيا هي المورد الوحيد للأسلحة الثقيلة والذخائر والمرترقة بالإضافة إلى ترسانة كاملة من الأسلحة الفتاكة الأخرى إلى الانفصاليين والإرهابيين الروس في شرق أوكرانيا. بما في ذلك القذائف من طراز "Buk" السيئة الصيت التي أسقطت طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 وأودت بحياة نحو ٣٠٠ شخص كانوا على متنها. وبالتالي، فإنه ليس لروسيا أي حق أخلاقي أو قانوني لتحاضر أي من الوفود في هذا المجلس، خاصة وأن الجمعية العامة قد سلّمت بأنها طرف في النزاع والاحتلال في أوكرانيا.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): رداً على ما قيل للتو عن أن روسيا هي المورد الوحيد للأسلحة إلى أوكرانيا، أود أن أدلي بمزيد من التفاصيل المتعلقة بنظيرتنا عن الكيفية التي تورّد بها مختلف البلدان إمدادات الأسلحة الفتاكة إلى أوكرانيا. وسبق أن ذكرنا أن كندا قد أعلنت استعدادها لترخيص شركاتها حتى تتمكن من توفير تلك الإمدادات. وكما اتضح مؤخراً، فقد شرعت بعض الشركات الأمريكية وتحتيداً شركة AirTronic المتخصصة في صنع القنابل اليدوية، في توريد إمدادات الأسلحة إلى كييف، وقد أذن لها سرا بذلك بالاتفاق بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكيتين، على الرغم من أن الموقف الرسمي المعلن للولايات المتحدة هو أنه لم يُتخذ أي قرار نهائي بشأن تلك المسألة.

ونود أن نقترح على من يتخذون مثل تلك القرارات ويروجون لها أن يراعوا مسؤوليتهم عن العواقب المترتبة عنها. ومن الواضح تماماً أن تدفقات الأسلحة الأمريكية والكندية إلى أوكرانيا تدفع قادة البلد الذين هم يعملون سلفاً على تقويض اتفاقات مينسك نحو المزيد من المغامرات العسكرية الجديدة. ويجب على الجميع أن يدركوا أنه ليس ممكناً تسوية النزاع في

اليابان التزاماً قوياً بنجاح المؤتمر. وسنواصل جهودنا، مع المجتمع الدولي، من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أستأنف مهامّي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الأثر السلبي على تنفيذ مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي تظل الخيار الوحيد لحل الوضع في جنوب شرق أوكرانيا، قد تفاقم بسبب عدم الاستقرار العام في البلد، واستغلال عامل دونباس لإثارة قلق سياسي داخلي وتساعد قوى راديكالية ومتطرفة تتغاضى عنها السلطات.

وفي كثير من الأحيان تصبح الأسلحة التي بأيدي المتطرفين أدوات لتسوية النزاعات، في حين لا تستطيع السلطات في البلد مقاضاة الاتجار بتلك الأسلحة. ونود في ذلك الصدد، أن نوجه انتباه المجلس إلى أن حجم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في أوكرانيا قد بلغ حوالي ٣ ملايين قطعة سلاح في عام ٢٠١٣، وفقاً للبيانات التي نشرتها في نيسان/أبريل منظمة غير حكومية مستقلة، وهي "الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة". وقد أدى انقلاب عام ٢٠١٤ إلى تفاقم الحالة. ولم يحرك الانقلابيون ساكناً عندما تعرضت مخازن الجيش للنهب - الأمر الذي تم توثيقه جيداً في وسائل الإعلام - بما في ذلك في المناطق الغربية من البلد، وجرى توزيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة عشوائية على المتطرفين، والذين جرى لاحقاً إضفاء الشرعية على وجودهم بإدماجهم في القوات المسلحة للبلد. ونأمل في ذلك الصدد، أن تفي سلطات كييف بالتزامها الدولي بمراقبة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بها.

دونباس بالقوة، وأن المسؤولية عن الأرواح التي أزهقت تقع على عاتق أولئك الذين يزودون القتلة بالأسلحة اللازمة لهم.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى. فقد أغفل الممثل الروسي ذكر نقطة معينة، وهي أن أوكرانيا تدافع عن أراضيها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ضد العدوان الروسي.

وأخيرا، فإن في إعداد الوفد الروسي الجيد لبيانه ولما حواه من بيانات لهذه الجلسة، ما ينذر بالشؤم إلى حد ما، فكما لو أن روسيا تستعد لمرحلة أخرى من العدوان العسكري على أوكرانيا، وآمل ألا يتحقق ذلك.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول بإيجاز شديد أن الوفد الروسي يستعد جيدا وبعبارة فائقة لكل جلسة لمجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧|٠٥.